الغانم يؤكد تضامن مجلس الأمة الكامل والتام مع الشعب اللبناني الشقيق

الخالد: لن ندخر جهداً ولا مالاً لتوفير أفضل الظروف لأبنائنا في قطاع التعليم

مرزوق الغانم

سمو الشيخ صباح الخالد

رياض عواد

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة المجلس، أمس الأربعاء، لاستكمال جدول الأعمال واستهل المجلس جلسته التكميلية بمناقشة بند الأسئلة والنظر في طلبي مناقشة بشأن مسيرة التعليم العام والخاص والتعليم العالي، وقضية الصندوق الماليزي.

وكان مدرج على جدول الأعمال طلب بتكليف ديوان المحاسبة إعداد تقرير مفصل عن استثمارات الدولة من احتياطي الأجيال القادمة من النفط، كما أدرج 13 طلب مناقشة بالإضافة إلى 4 طلبات تحقيق.

ويحتوي الجدول على 61 تقريراً للجان البرلمانية المختلفة، منها 5 تقارير للجنة الشؤون الخارجية عن اتفاقيات نمطية، وتقرير اللجنة الصحية بشأن معالجة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا المستجد على سوق العمل، وكذلك تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس، ومشروع الجواب على الخطاب الأميري وإيجارات العقارات وتوفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء.

بيان مجلس الامة

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تضامن مجلس الأمة الكامل والتام مع الشعب اللبناني إثر الانفجار الكبير المروع الذي وقع في مرفأ بيروت يوم أول أمس.

وقال الغانم في بيان تلاه خلال جلسة المجلس التكميلية أمس ووافق عليه المجلس، إن مجلس الأمة يحيي الاستجابة الفورية والسريعة للحكومة، بإرسال مساعدات إنسانية وطبية عاجلة ومستحقة إلى لبنان الشقيق في محاولة لتخفيف آثار هذه الكارثة الإنسانية التي أصابت الأشقاء في لبنان.

وجاء في البيان:

يؤكد مجلس الأمة تضامنه الكامل والتام مع الشعب اللبناني الشقيق ، إثر الانفجار الكبير المروع الذي وقع في مرفأ بيروت يوم أمس الأول، وأسفر عن عدد كبير من الضحايا والمصابين، معربا عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الانفجار، متضرعا إلى الله تعالى أن يعجل في شفاء المصابين ويعين لبنان على تجاوز آثار وتداعيات الانفجار.

ويحيي مجلس الأمة الاستجابة الفورية والسريعة للحكومة ، بإرسال مساعدات إنسانية وطبية عاجلة ومستحقة إلى لبنان الشقيق ، إضافة إلى قيام الهلال الأحمر الكويتي بتقديم مواد إغاثية على وجه السرعة إلى بيروت، في محاولة لتخفيف آثار هذه الكارثة الإنسانية التي أصابت الأشقاء في لبنان.

ومجلس الأمة بنوابه ووزرائه، إذ يؤكد وقوف الكويت على المستويين الرسمي والشعبي مع لبنان في هذه المحنة، ليستذكر الموقف المبدئي للبنان الشقيق، عندما كان أول بلد عربي يدين ويستنكر ما وقع للكويت في يوم الثاني من أغسطس عام 1990 عندما تعرضت الكويت لغزو غاشم واحتلال.

حفظ الله لبنان الشقيق وشعبها الأصيل من كل شر ومكروه

واستغرب النائب عبد الله الكندري عدم وجود مكتب لديوان المحاسبة للتدقيق على الأموال المستثمرة في الولايات المتحدة الأميركية، داعيا وزير المالية أو ديوان المحاسبة إلى إنشاء كيان للرقابة على هذه الأموال، فيما قال النائب الحميدي السبيعي إن إجابات هيئة الاستثمار منقوصة وكأنه كيان لا يخضع للدولة.

وبينما أشار النائب علي الدقباسي إلى أن جائحة كورونا كانت حافزا لتكويت الوظائف الحكومية وإن كانت الخطوة متأخرة، وشددت النائبة صفاء الهاشم على أن الكويت وصلت إلى مرحلة ظلم المواطنين، مشيرة إلى أن ما هو أخطر اختراق أجهزة الدولة الحساسة من قبل الوافدين في مجلس الوزراء وديوان الخدمة المدنية.

لجنة تحقيق القطاع النفطي

وانتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة التحقيق في القطاع النفطي.

وقال النائب الحميدي السبيعي إن مجلس الوزراء أوقف تعيين القياديين لكن القطاع النفطي لا يلتزم، مشيرا إلى تعيين شخص عمره 58 عاما إلا أسبوعا. ووافق المجلس على إحالة التقرير بتوصياته إلى الحكومة بـ45 صوتا فيما امتنع 4

التركيبة السكانية

طالب نواب خلال مناقشة بند الأسئلة بالاستعجال في معالجة خلل التركيبة السكانية وتكويت المرافق الرسمية الحساسة في الدولة.

وقال النائب عبد الله الكندري خلال الجلسة التكميلية لمجلس الأمة أمس إنه وجه سؤالا حول حجم الأموال المستثمرة في الولايات المتحدة، وجاءتنا الإجابة بسرية الأرقام، مشيرا إلى عدم وجود مكتب في الولايات المتحدة لمراقبة استثماراتنا على غرار مكتب لندن.

وأضاف: « نريد نهجا جديدا لإدارة استثماراتنا وإصدار قرارات مهمة في هذا الشأن، ولابد ان يكون لديوان المحاسبة نصيب الأسد في رقابة هذه الشركات حماية للمال العام».

بدوره قال يوسف الفضالة إنه وجه سؤالا لجميع الوزراء حول أعداد الموظفين غير الكويتيين، مشيرا إلى أن هناك أعدادا تعمل في وزارات الدولة وفق عقود بطرق ملتوية.

وأكد الفضالة أهمية توجيه القدر الكافي من الاهتمام النيابي والحكومي بمتابعة تلك القضية، مطالبا بإنهاء عقود للوافدين وتوفير فرص عمل أكبر لأبناء البلد.

تكويت الوظائف

من جانبه قال النائب علي الدقباسي إنه وجه سؤالا إلى وزير البلدية حول أعداد الموظفين غير الكويتيين في دولة الكويت، مؤكدا الحاجة لاتخاذ إجراءات حقيقية لاسيما ان أزمة كورونا كشفت عن الكثير من الأمور التي تحتاج إلى إصلاح.

وأضاف « من المخجل عجزنا عن تكويت الوظائف في القطاع الخاص، وهذا أكبر تحد يواجه الحكومة بتوظيف الكويتيين والذين تصل أعمارهم الى 30 سنةً من دون عمل وفي المقابل نجد الوافد يعمل في الوزارات الحساسة للبلد»، وشدد على أهمية تطبيق سياسة التكويت.

وفي هذا السياق قالت النائبة صفاء الهاشم إنها وجهت سؤالا حول عدد الوافدين المعينين في مجلس الوزراء، مشيرة إلى ان الإجابة لم تكن واضحة ولم تذكر العدد الحقيقي معتبرة ذلك اختلالا في أجهزة الدولة.

المستشارون الوافدون

وحذرت الهاشم من خطورة وجود المستشارين الوافدين في الأماكن الحساسة بالدولة مستغربة صمت ديوان الخدمة المدنية على هذا الأمر.

وفي سؤال للنائب الحميدي السبيعي حول إحالة بعض قياديي الهيئة العامة للاستثمار إلى النيابة العامة، أوضح النائب أن الإجابات التي تصل إلى النواب عن أسئلتهم بشأن الهيئة تكون غامضة وغير مباشرة، معتبرا ان هذا الأمر يؤثر بالسلب على الدور الرقابي على المال العام.

وأضاف «وجهت سؤالا حول من لديهم قضايا وهم على رأس عملهم وأتتني الإجابة مبهمة»، مستغربا من عدم الوضوح من قبل هيئة تدير أموالا عامة وطريقة تعاملها مع الجهات الرقابية

مشاكل القطاع النفطي

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على إحالة تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات التعيينات والترقيات بمؤسسة البترول الكويتية وما تضمنه من توصيات، الى الحكومة وذلك بموافقة 45 عضو اً وامتناع 4 أعضاء .

وأكد رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي أن هناك مشاكل بالقطاع النفطي لافتا الى أن لجنة التحقيق أثبتت وجود تلاعب فيما يخص التوظيف الذي يتم عبر شركات توظيف من دون اختبار ومن دون إعلان وأغلب المقبولين من الوافدين.

وأشار إلى أن إحدى هذه الشركات حصلت على تعويضات بقوة قاهرة لا تستحقها بقيمة 80 مليون دينار على الرغم من أن كمية الأمطار وفق الأرصاد لا تستحق قوة قاهرة.

واستغرب السبيعي من أن رئيس مجلس ادارة مؤسسة البترول لا يعلم أين يقع مشروع مصفاة فيتنام ويقول إنها في وسط البلد وتبعد عن البحر 200 كيلو متر وبعد التحقق من ذلك اتضح ان المصفاة على البحر مباشرة.

إفلاس مصفاة فيتنام

وأكد أن مصفاة فيتنام سوف تفلس وهذا بمثابة عار على جبين الكويت، وأن أغلب القيادات النفطية بعيدة عن الاصلاح مشددا على ان الاحالة إلى النيابة العامة لجميع المتجاوزين أمر ضروري.

من جانبه أوضح مقرر اللجنة النائب د. بدر الملا ان تقرير اللجنة تضمن 90 توصية أقر منها 88 بالإجماع ومنها 9 توصيات بالإحالة للنيابة لبعض المسؤولين عن تجاوزات في القطاع النفطي.

وأضاف الملا أن القطاع النفطي أقر بالشبهات والتجاوزات التي شابت مشروع النفط الثقيل وشراء مضخات وتعيين أبناء القياديين وتعارض المصالح، موضحاً أن المشروع تسبب في هدر بالمال العام ولم تحتو دراسة المشروع على التكاليف المستقبلية.

وأكد أنه على الرغم من هذه التجاوزات فإن الحكومة لم تحرك ساكناً ولم تتفاعل مع هذه التجاوزات أو تتصدى لها.

واعتبر أن هناك خللا جسيما في القطاع النفطي وأن مؤسسة البترول لديها مشروع وحدة ادارة الغازات الحمضية منذ 2010 والى الآن لم يتم الانتهاء منه.

وأكد وجود هدر في المال العام غير طبيعي وغير مبرر بسبب إيفاد المؤسسة 90 شخصاً إلى اسطنبول للحصول على احدى الجوائز، مضيفاً أن خسارة الكويت في مصفاة فيتنام أكبر من رأس المال.

ورأى أن هناك خللا في الأمور الإدارية لدى المؤسسة، معتبراً أن الترقيات تتم حسب الأهواء وأن هناك ثلاث شركات في القطاع النفطي لا يوجد بها مدير للشؤون القانونية كما أن هناك محاباة في التعيين لصالح أبناء القياديين

مناقشة قضية التعليم

أكد وزير التربية الدكتور سعود الحربي عدم وجود نموذج تربوي يحتذى عالميا بخصوص فيروس كورونا «وكأننا نمشي على رمال متحركة».

واستعرض الحربي ، برنامج عمل وزارتي التربية والتعليم العالي لاستئناف العام الدراسي الحالي 2019 / 2020 وبدء العام الدراسي الجديد 2020 / 2021.

وتناول الدكتور سعود الحربي أهم البنود الخاصة بتنفيذ التوصيات التي قدمت من قبل مجلس الأمة والمتعلقة بالشأن التربوي، والإجراءات التي إتخذتها وزارتي التربية والتعليم العالي في هذا الأمر.

وأكد الحربي اعتماد آلية تقييم طلاب وطالبات الصف الثاني عشر للفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي الحالي 2019 / 2020، ونقل المنصة التعليمية من النطاق التجاري إلى الحكومي واستيفاء كافة شروط وضوابط الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وتوسيع قاعدة المستفيدين من بوابة الكويت التعليمية.

وأشار إلى اعتماد خطة تعليم غير متزامنة لطلبة رياض الأطفال والصفوف الأول والثاني والثالث الإبتدائي، تعتمد على إعداد كراسات للمواد الدراسية (اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – الرياضيات)، إضافة الى العمل على تسكين الوظائف الإشرافية وفقاً للإشتراطات والضوابط المنظمة لها.

وتناول الدكتور سعود الحربي إحصائية تفصيلية بأعداد المعلمين المتدربين على استخدام تطبيقات «التعليم عن بعد»، والتي وصلت إلى 10929 معلماً، و 586 موجهاً فنياً، كما بلغ عدد الدروس المصورة للتعليم العام 849 درساً، بالإضافة إلى 89 درساً للتعليم الديني.

وأعلن الحربي عن تخصيص قناة تلفزيونية تربوية لبث الدروس التعليمية بالتعاون مع وزارة الإعلام، والإنتهاء من إعداد جدول البث المباشر لمختلف المواد الدراسية. كما تناول الدكتور سعود الحربي إحصائية بعدد الحسابات الفعالة للمتعلمين في بوابة الكويت التعليمية إذ بلغت 457220 حساباً، فضلاً عن وجود 73415 حساباً فعالاً لمعلمين، و10203 حسابات فعالة لفئات أخرى (مشرف – رئيس قسم – موجه فني – مدير مدرسة – مدير مساعد).رسوم المدارس الخاصة.

وتطرق الدكتور سعود الحربي إلى إجراءات وزارة التربية بشأن رسوم المدارس الخاصة، ومبررات إصدار قراراً وزارياً بإعادة تنظيم الرسوم الدراسية للعام الدراسي المقبل 2020 / 2021 بتخفيض نسبة 25 في المئة عن رسوم العام الحالي 2019 / 2020، وذلك عن الفترة من بداية العام وإلى حين السماح للطلبة بالعودة إلى المدارس.

وبيّن الدكتور سعود الحربي خطة البعثات الخارجية لوزارة التعليم العالي 2020 / 2021، والتخصصات المطروحة، وتاريخ بداية فتح باب التسجيل المقرر في 1 سبتمبر وحتى 30 سبتمبر 2020، على أن يكون التقديم عبر موقع الوزارة للطلبة الكويتيين خريجي القطاعين العام والخاص بذات الشروط للعام الماضي، أما البعثات الداخلية سيكون التسجيل بها خلال الفترة من 20 سبتمبر وحتى 8 اكتوبر عبر موقع الأمانة العامة للجامعات الخاصة.وأكد الحربي تعويض ولي أمر الطالب في حال دفع تكاليف رسوم الدراسة من قبله إذا تم قبول الطالب في ذات التخصص بخطة البعثات، كما أن وزارة التعليم العام مستمرة في إيفاد الطلاب في البعثات المتميزة بالجامعات المرموقة. قانون الجامعات.

وأوضح الدكتور سعود الحربي الإجراءات التي قامت بها وزارة التعليم العالي لإنجاز قانون الجامعات الحكومية، مؤكداً أن إدارة الفتوى والتشريع قامت بالمراجعة النهائية للائحة وإفراغها في صيغتها القانونية في 4 مارس 2020، وتم إعتماد اللائحة من قبل مجلس الوزراء في 29 يونيو 2020 ورفعها صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه.كما تناول الدكتور سعود الحربي الإجراءات التي قامت بها وزارة التعليم العالي فيما يتعلق بمكافأة الطلبة الخريجين، وخطة جامعة الكويت الخاصة باستكمال الفصل الدراسي الثاني 2019 / 2020، والفصل الدراسي الصيفي الاستثنائي، والفصل الدراسي الأول 2020 / 2021، والتدابير المتخذة في هذا الشأن، بالإضافة إلى الخطة التدريبية لنظام التعليم عن بعد في الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

المناهج التعليمية

من جهته شدد النائب عودة الرويعي على أن الكويت تتذيل القوائم العالمية في التعليم، موجها حديثه إلى وزير التربية «إن لم تعالج الوضع أرجوك اعتذر».

وبينما أكد النائب خليل أبل أنه سيسبق الحميدي السبيعي في استجواب الوزير إذا لم يتخذ إجراء في شهادات البدون، شدد النائب عبد الله الرومي على ضرورة أن تمنح الجامعة الطالب البدون شهادته لتعبه وجهده ولا شأن لها بجنسيته.

وفيما يختص بالمناهج التعليمية أشار النائب أحمد الفضل إلى أن المناهج الدراسية عفى عليها الزمن وضعتها تيارات دينية، ولا تناسب العصر الحالي.

الخالد: جائحة «كورونا» تسببت في أكبر خلل تعليمي حول العالم

وقال سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد أن أزمة كورونا أثرت بشدة على قطاع التعليم في كل دول العالم وليس الكويت فقط، متعهدا بأن الحكومة « لن تدخر جهدا ولا مالا من أجل توفير أفضل الظروف لأبنائنا وبناتنا في قطاع التعليم».

جاء ذلك في مداخلة له خلال مناقشة مجلس الأمة في جلسته التكميلية امس طلبًا نيابيا لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن مسيرة التعليم العام والخاص والتعليم العالي.

وقال الخالد إن «موضوع التعليم أحد القطاعات التي تأثرت بالأزمة الصحية واربكت جميع دول العالم، مشيرا إلى أن «تقرير مدير عام الأمم المتحدة الأخير يؤكد على ان جائحة كورونا سببت أكبر خلل في منظومة التعليم حول العالم على مدار التاريخ».

وأضاف ان « التقرير حذر من أن العالم يواجه كارثة أجيال تهدر إمكانيات البشرية وتقوض عقودا من التقدم في 693 دولة، وأن مليار طالب في المراحل الدراسية المختلفة حول العالم لا يتحقق لهم التحصيل علمي»، مشيرا إلى ان الكويت تشارك جميع دول العالم هذا الألم وتشاطرها الإدراك بمخاطر ذلك على مستقبل الأجيال القادمة.

وقال الخالد مخاطبا النواب « كم كنت أتمنى كرئيس لمجلس الوزراء ان اجيب عن تساؤلاتكم عن خطة سير التعليم في شهر أكتوبر المقبل، ولكن هذا الأمر تتحكم فيه الظروف الصحية»، مؤكدا انه « إذا استمرت تلك الأزمة سنذهب لبدائل سوف يتم عرضها على مجلس الأمة للاستفادة من أراء نوابه لأننا جميعا مسؤولين عن مستقبل ابنائنا وبناتنا».

وتابع « نحن كسلطة تنفيذية نقوم بدورنا بتقصي التجارب المختلفة في المنظمات الخليجية والعربية والإسلامية من منطلق كوننا أعضاء فاعلين في تلك المنظمات لرصد كيفية التعامل مع الأزمة من الناحية التعليمية، مشيرا انه « الى الان لم نرصد سوى اجتهادات وأفكار فردية للدول بما يلائم ظروفها.

وشدد على أن «أمامنا مسؤولية كبيرة يجب أن نتعاون لنقطع شوطا ونحاول الاستفادة من شبكة العلاقات الكويتية النشطة في العالم للاستفادة من التجارب الأخرى في احتواء الأثر عظيم لهذه الأزمة التي لا نعرف الى مدى تحد من قدرتنا على تقديم ما كنا نقدمه في قطاع التعليم قبل تلك الأزمة».

وأكد الخالد على عمل الحكومة بجد في هذه المسألة وسعيها للتعاون مع المجلس لتوفير ظروف أفضل للأبناء في تحصيلهم العلمي، مضيفا «نعدكم بأننا سنقدم كل ما لدينا ولن ندخر جهدا ومالا على توفير أفضل الظروف لابنائنا

الصندوق الماليزي

وانتقل مجلس الأمة لمناقشة الطلب النيابي بتحديد ساعة من الجلسة لمناقشة قضية الصندوق الماليزي.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الخدمات مبارك الحريص «نتابع القضية وهي منظورة أمام القضاء الماليزي.. والصندوق غير مرخص الكويت وليس له نشاط محلي». وأضاف «نتوسم في النواب عدم الدخول في أرقام أو أسماء حتى لا نتدخل في سير التحقيق»

إشادة حكومية

. أشادت الحكومة باهتمام مجلس الأمة بقضية الصندوق الماليزي التي شغلت الرأي العام ووسائل الإعلام المختلفة، مؤكدة أن دولة الكويت ومؤسساتها الرسمية تعمل وفق نهج الأدلة والبراهين والمستندات الرسمية

وأضاف الحريص إن التعاطي الكويتي مع موضوع الصندوق السيادي الماليزي ارتكز على عدد من المعطيات منها متابعة القضية المنظورة أمام القضاء الماليزي .

وأوضح الحريص ان هذا الصندوق غير مرخص بدولة الكويت وليس له أي نشاطا مالي محلي ناهيك عن أن يكون شركة مدرجة في بورصة الكويت، لذا فإن هيئة أسواق المال لم تتلقى أي طلب أو استفسار من أي من أعضاء المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بهذا الخصوص.

ولفت إلى أن بنك الكويت المركزي قام من خلال الرقابة الميدانية أو المكتبية أو المهام التفتيشية على تلك البنوك خلال الأعوام سالفة الذكر إليها بالاطلاع على الاخطارات والتأكيد من أن وحدة التحريات المالية الكويتية قد استلمتها.

وأكد الحريص ان جميع الاخطارات المقدمة من البنوك إلى وحدة التحريات المالية الكويتية من تاريخ 4/10/2016 وحتى تاريخ 20/1/2019 لم تتعلق بشبهات مالية مختلفة ولم تشير إلى الصندوق السيادي الماليزي.

وأضاف أن وحدة التحريات المالية الكويتية في عام 2019/2020 قد قامت بإحالة ما يفوق 70 بلاغ إلى النيابة العامة كما قامت بإحالة أكثر من 235 تقرير اشتباهي إلى الجهات المختصة.

ولفت إلى أن وحدة التحريات المالية الكويتية قامت بإحالة بلاغ إلى النيابة العامة بتاريخ 28 مايو 2020 بحق أشخاص طبيعيين واعتباريين بشأن شبهات مالية مرتبطة بعمليات غسيل الأموال.

وقال الحريص: إن دولة الكويت ومن خلال جميع مؤسساتها لم تتلقى حتى حينه أي إخطار أو استفسار رسمي من أي جهة دولية لها صلة بالصندوق السيادي الماليزي وربطا مع شخصيات اعتبارية أو طبيعية في دولة الكويت بالإضافة إلى ذلك لم يتبين من التحقيقات الرسمية وإجراءات الجهات المعنية حتى هذا التاريخ أي ارتباط مباشر أو غير مباشر بين ما بين دولة الكويت أو أحد مواطنيها أو من المقيمين أو المؤسسات المالية مع هذا الصندوق.

واختتم الحريص بيان الحكومة بالإشارة إلى أن هناك تحقيق في النيابة العامة لم ينته حتى الآن، متمنياً على النواب عند مناقشة هذا الموضوع الاستفسار وتقديم الملاحظات دون التعرض للأرقام أو الشخصيات والأسماء حتى لا يكون هناك خلل في سير لتحقيق كما هو معمول به حسب قانون الإجراءات الجزائية لعام 1960. من جهتهم أكد عدد من النواب خلال المناقشة أن قضية الصندوق الماليزي تعد اختبارا فعليا لمدى جدية الحكومة في محاربة الفساد، مطالبين بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في هذه القضية.

واستغرب نواب من كون منصب رئيس وحدة التحريات المالية لا يزال شاغراً منذ عام 2018 خاصة وانها المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال مناقشة «الصندوق الماليزي»: التسجيل مدته 4 ساعات ولا يمكن عرضه، وأمره متروك للمجلس فإما أن يكون لدى الأمانة العامة للاطلاع عليه أو تشكيل لجنة برلمانية بشأنه.

وأكد غير نائب أن «الصندوق الماليزي» تعد اختباراً لمدى جدية الحكومة في محاربة الفساد، مطالبين بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في هذه القضية.

- مجلس الأمة يوافق على إحالة تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات التعيينات والترقيات بمؤسسة البترول إلى الحكومة
- وزير التربية: قرارات التعليم متغيرة وتخضع للتوجيهات الصحية
- الحريص: الصندوق الماليزي ليس له نشاط محلي.. ولم نتلق أي إخطار دولي بشأنه